

الساحل الأفريقي او الشريط الجغرافي الفاصل بين الدول المطلة على المجال المتوسطي من شمال إفريقيا و مجال ما وراء الصحراء الكبرى. والتي عرفت تاريخيا باسم بلاد السودان ابان وصول العرب و المسلمين فجر الإسلام. هناك من المؤرخين من يربط تسمية الساحل بصفتي نهر النيجرومنها اللهجة السواحلية وهناك من يرجح التسمية إلى منطقة الساحل المتوسطي التي نزح منها بعض السكان في فترات مبكرة. باستثناء موريتانيا المطلة على المحيط الأطلسي واريتريا بإطلالة على البحر الأحمر. ورغم ما تتمتع به هذه المنطقة من مميزات وخصائص، وكلها تحديات يغذي بعضها البعض الآخر ويستمد منه قوة استمراره وبقائه على قيد الحياة. بما فيه «الفاعلون من غير الدول» مثل جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة. للتفصيل أكثر في هذه الموضوع سنتناول بالدرس و التحليل بادئا ذي بدء تطورات التحدياتمنية في المنطقة ما يقودنا بعد ذلك إلى نقاش ما يمكن أن يقوم به المؤثرين الإقليميين المعنيين بالمنطقة من المنظور الجيوستراتيجي في إدارة هذه التعقيدات بما فيهم المملكة المغربية كقوة اقليمية باشعاع منقطع النظير. ان التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ليست وليدة اليوم وإنما هي نتاج مجموعة من العوامل المتداخلة و التي تغذي بعضها البعض لتأجيج الأوضاع السياسية و السوسيواجتماعية مفوتة بذلك على المنطقة كل فرص النمو وجعلها تأخذ منحى خطيرا من التعقد و انعدام الأمن ومحفة بذلك تأثير القوى الداخلية المتنافسة على الوضعية العامة. ويكفي انه ما بين 2020 و 2023 فقط عرفت المنطقة ثماني محاولات انقلابية نجحت منها خمسة في كل من مالي و بوركينا فاسو و غينيا و النيجر و الغابون ما ادخل هذه الدول في تمديد لمسلسل تراجع المعالم الاجتماعية بما في ذلك الفقر المجاعات انعدام الخدمات الأساسية ارتفاع معدل الجريمة النزوح والهجرة الخارجية خاصة الغير الشرعية وتنامي الأنشطة الخارجة عن القانون فاتحا بذلك الباب على مصراعيه أمام القلاقل الأمنية التي تؤثر الحالة الدموية بـ 43% من حصيلة القتلى المرتبطة بالجماعات المتطرفة بشقيها الانفصالي و الجهادي في العالم حسب التقارير الأمنية. حيث طالبت حركة ازواد بتأسيس دولة شمالي مالي زاملت الجماعة السلفية للدعوة و القتال بالانفصال جنوب الجزائر كما نشطت القاعدة التي تحولت فيما بعد إلى دولة لخلافة بالغرب الإسلامي مشكلة بذلك الذراع الممدودة لداعش إضافة الى حركة بوكو حرام النيجيرية التي تكفر العنصر الغربي بصفة عامة و هذا على سبيل المثال لا الحصر موفرة بذلك المناخ المناسب لتشكيلة من الأنشطة الإجرامية المحظورة المتداخلة مع التوجهات الإيديولوجية والتكتيكية و الإستراتيجية لهد الجماعات كعمليات اختطاف الرهائن المحليين و السياح و العاملين الإنسانيين الغربيين و إطلاقهم مقابل فدية التي تضاعفت 30 مرة منذ 2017 خصوصا بوركينا فاسو بـ 84 حادثة من مجموع 1100 خلال هذه الفترة بالمنطقة. علاوة على ذلك و حسب دراسات مستقلة توجد نحو 30 مليون قطعة يلاح صغيرة من أصل 100 مليون بالقارة السمراء والتي تعد المادة الأولية لتجارة تغذي النزاعات السياسية و العرقية و الدينية وتكل دعامة لتجارة وتهريب المخدرات باعتبار المنطقة محطة تخزين و توزيع متقدمة بين أمريكا اللاتينية والقارة السمراء وحسب الهيئات الأمنية الأمنية فقد قفز مؤشر شحنات المخدرات عبر هذا المحور من 13 كلف قبل 2020 إلى 863 بتم 2023. * * اذا كانت الوضعية الهشة لمنطقة الساحل الإفريقي بما يفرضه من تعقيدات معطى مسلم به. فان ذلك لا يمنع قيام مبادرات متنوعة المنطلقات بما في ذلك الاممية او القارية و عبر هاتين المنظمتين القوى الاقليمية وخاصة المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ما يسمى اختصارا ب الايكواس بهيئاته الاقليمية الخاصة به عبر المبادرات التشاركية السوسيواقتصادية او العسكرية و بمدى قريب و متوسط سواء للحفاظ على استقرار المنطقة او حماية المصالح الخاصة لكل فاعل مع وجود العلاقة السببية بين هذا وذاك. الواقع انه مع اواخر القرن العشرين ومطلع الالفية الثالثة طورت المنظمة من اليات وطرق تحركاتها مع وضع العنصر البشري في صلب الاهداف للرفع من المستوى المعيشي واستعادة ثقة المواطنين بتوفير الخدمات الاساسية و توفير فرص الشغل وقبلها تشجيع و تعميم التعليم وبناء نواة لاطلاق ثورة في المهارات و العلوم و التكنولوجيا في افق كبح نزيف الهجرة وما يرافقه من فرار للاندغمة و الكفاءات كإبرام اتفاقيات الحد من الهجرة الغير الشرعية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و الحكومة الالمانية في 2018 مقابل الدعم المسبق و تقوية البرامج التنموية البشرية المحلية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي بل ابعد من ذلك اعادة و توطين المهاجرين مع تحسين فرص الاستقرار في اتفاقية مع اسبانيا في نفس السنة. عبر إلغاء جميع العوائق و تبسيط للمساطر الجمركية على السلع المصنعة ، ثم التسهيل أمام تنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء سواء تعلق الامر بالتكنولوجيا او الكفاءات او رؤوس الاموال في القطاعين الحكومي و الخاص. و مالي 2013 و 2023. هذه الاخيرة كانت مناسبة لاستعراض القدرات و تصحيح التوجهات فيما يخص الشأن الاقليمي و القاري كما تساهم القوات الاقليمية التي مازالت تقدم الارواح من جنودها خلال اداءهم مهامهم في محاربة الجريمة المنظمة الدولية حيث كانت دراعا قوية لمجموعة العمل الحكومية لمكافحة تهريب المخدرات وتجارة الاسلحة

وغسيل الاموال المصادر المباشرة لتمويل الحركات المتطرفة جهادية كانت او انفصالية التي تنشط في تهريب البشر و الاختطاف مقابل الفدية وما لذلك من نتائج كارثية جيواستراتيجية تسيل لعاب الباحثين عن الهيمنة بمختلف مظهراتها السياسية و الايديولوجية و لم لا العسكرية ولو بالنيابة او عن بعد. * * بالحديث عن القوى الاقليمية المؤثرة للساحل فذلك لا يعني اجبارا الحيز الجغرافي الضيق للمنطقة بل يتعداه الى الدول المجاورة التي يمكن ان تلعب ادوارا محورية و مصيرية دون اعتبار المسافات و الحدود. سارع عبر التحركات الملكية سواء على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي ثم السياسي كغاية و منطلق لتعافي منطقة غرب افريقيا و من خلالها منطقة الساحل في اطار احترام ارادة الشعوب والشرعية الديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. لعل ابرز مبادرة من المغرب للالتزام بواجباته تجاه جدره الافريقية هي انشاء انبوب الغاز المغربي النيجيري سنة 2016 بطول 5660 كلم الذي سيمكن من نقل احتياطات تصل إلى 5400 مليار متر مكعب من الغاز موزعة بين شمال غرب افريقيا و البلدان الاوروبية المستهدفة ودمج اقتصاداتها من خلال ناتج محلي إجمالي يصل إلى 670 تريليون دولار سيكون له أثر إيجابي مباشر على أكثر من 340 مليون نسمة بما في ذلك دول الساحل. تلى ذلك طلب الانضمام لمنظمة ايكواس سنة من الباب الاقتصادي 2017 التي قوبلت بالترحيب و القبول المبدئي من المجلس التنفيذي في انتظار الظرفية المناسبة لتتيمم الانضمام. ابعد من ذلك وفي رؤية متعددة والابعاد الاقتصادية و الاجتماعية ورغبة منه في توحيد مصير منطقتي الاطلسي و الساحل بادر المغرب مع مطلع 2024 بمراكش الى تنزيل اتفاقية تسهيل ولوج بلدان مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد الساحلية الى المحيط الاطلسي مع ابقاء الباب مفتوحا للراغبين في الانضمام ما سيعود بالنفع على الجميع، وهو الأمر الذي يتجلى في افتتاح المرصد الأفريقي للهجرة في المغرب، بناء على اقتراح صاحب الجلالة الملك محمد السادس بصفته رائدا في مسألة الهجرة بالاتحاد الإفريقي و المنطقة خاصة. بل ابعد من ذلك عمل المغرب على تحسين ظروف اقامة المهاجرين بما فيهم الساحليين بتقنينها وتوفير جميع الخدمات الاساسية من تعليم و صحة واوراق ثبوتية اسوة باخوانهم المغاربة تحت غطاء المواطنة الافريقة ما من شأنه أن يحافظ على الامن القومي لدول المنطقة ضد أي تهديدات أمنية محتملة ناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهي البيئة التي قد تستغلها بعض التنظيمات الإرهابية كالقاعدة و داعش مرحلة لاحقة، وكذلك الهجرة غير الشرعية التي تؤرق الحكومات وتؤثر سلبا في علاقاتها بالدول الأوروبية،